

اللجنة الدوليّة المشتركة للحوار اللاهوتيّ  
بين الكنيسة الكاثوليكيّة الرومانيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة

الانضماميّة أسلوب وحدةٍ من الماضي  
والبحت الحاليّ عن الشركة الكاملة

البلمند "لبنان"، ٢٣ حزيران ١٩٩٣

# الانضماميّة أسلوب وحدةٍ من الماضي والبحث الحاليّ عن الشركة الكاملة

## توطئة

- ١- بناء على طلب الكنيسة الأرثوذكسيّة، عُلقَ المسار الطّبيعيّ للحوار اللاهوتيّ مع الكنيسة الكاثوليكيّة للتّطرق إلى المسألة المسمّاة «الانضماميّة» (أو الأونيانيّة).
- ٢- في شأن الأسلوب الذي سُمّي «الانضماميّة»، فقد أُعلن في فرازيغ (حزيران ١٩٩٠) «أننا نرفض هذا الأسلوب في البحث عن الوحدة، لأنّه يتعارض مع التقليد المشترك لكنائسنا».
- ٣- من الواضح، في شأن الكنائس الشّرقية الكاثوليكيّة، أنّ لها الحقّ في الوجود، بصفتها جزءاً من الشركة الكاثوليكيّة، وأن تعمل لتلبي حاجات مؤمنّيها الرّوحيّة.
- ٤- إنّ الوثيقة التي هيأتها لجنة التّنسيق المشتركة في أريشيا (حزيران ١٩٩١) وأكملتها في البلمند (حزيران ١٩٩٣) تُشير إلى الأسلوب الذي هو طريقتنا في البحث الحاليّ عن الشركة الكاملة، وتُوضح، من ثمّ، أسباب رفض الانضماميّة كأسلوب وحدويّ.

٥- تحتوي هذه الوثيقة جزءين:

(أ) المبادئ الكنسيّة

(ب) القواعد العمليّة

## المبادئ الكنسيّة

٦- إنّ الانقسام بين كنائس الشرق والغرب لم يقضِ على رغبة الوحدة التي أرادها المسيح فحسب، بل كان هذا الوضع في أغلب الأحيان مُنافياً لطبيعة الكنيسة ومدعاة لكثيرين ليعوا بوضوح أكبر ضرورة تحقيق هذه الوحدة لوصيّة الرّب.

٧- قامت عبّر الأجيال محاولات متنوّعة لاستعادة الوحدة. فقد سعت الكنائس إلى بلوغ هذا الهدف بطُرُق متنوّعة، أحياناً مجمعيّة، وفقاً للوضع السياسيّ والتاريخيّ واللاهوتيّ والروحيّ لكلّ حقبة. ولكن، لسوء الحظّ لم تنجح أيّ من هذه الجهود في استعادة الشّركة الكاملة بين كنيسة الغرب وكنيسة الشرق، بل تصلّبت التّبائينات في أغلب الأحيان.

٨- إبان القرون الأربعة الأخيرة، برزت مبادرات في مناطق مختلفة من الشرق، داخل بعض الكنائس بتأثير عناصر خارجيّة لاستعادة الشّركة بين كنيسة الشرق وكنيسة الغرب. هذه المبادرات أدّت إلى اتّحاد بعض الجماعات مع كرسيّ روما وسبّبت بالتالي قطع الشّركة مع الكنائس الأمّ الشّرقية. لم يحصل هذا الأمر بمنأى عن تدخّل

مصالح غير كنسيّة. وهكذا نشأت كنائس شرقيّة كاثوليكيّة، فنجم عن ذلك وضعّ بات مصدر صراعٍ وآلامٍ للأرثوذكس أوّلاً، وللكاثوليك أيضاً.

٩- بغضّ النّظر عن النّيّة وصدق الإرادة للأمانة لوصيّة المسيح: «ليكونوا كلّهم واحداً»، التي عبّر عنها في الاتّحادات الجزئيّة مع كرسيّ روما، نلاحظ أنّ استعادة الوحدة بين كنيسة الشّرق وكنيسة الغرب لم تتحقّق، وأنّ الانقسام ما برح قائماً، بل زاد من حدّة هذه المحاولات.

١٠- إنّ الوضع الذي نجم عن ذلك خلّق في الواقع توترات وتباينات. وفي العقود التي عقبّت هذه الاتّحادات، سعى نشاط المرسلين تدريجيّاً إلى أن يضع بين أولويّاته الجهد لهداية المسيحيّين الآخرين، أفراداً أو جماعات، لإعادتهم إلى كنيستهم التي كانوا ينتمون إليها. ولتبرير هذه التّزعة، مصدر كلّ تبشير، طوّرت الكنيسة الكاثوليكيّة الرّؤية اللاهوتيّة التي تُقدّم ذاتها على أنّها المؤتمنة الوحيدة على الخلاص. وتوصّلت الكنيسة الأرثوذكسيّة، في ردّ فعلٍ مماثل، إلى تبني الرّؤية عينها واعتبرت أنّها تملك وحدها الخلاص. ولتأمين خلاص «الإخوة المنفصلين»، توصّلت هذه الكنائس أحياناً إلى إعادة معموديّة المسيحيّين، ونسيّت متطلّبات حرّيّة الأشخاص الدّينيّة وفعل الإيمان، وهي رؤية لم تكن تثير الاهتمام في تلك الفترة.

١١- من جهة أخرى، قامت بعض السّلطات المدنيّة بمحاولات لإعادة الكاثوليك الشّرقيين إلى كنيسة آبائهم. وللوصول إلى هذا الهدف، لم تتردّد أبداً، إذا سنّحت الفرص، في استخدام وسائل غير مقبولة.

١٢- ونظرًا إلى أنّ الطّريقة الجديدة الّتي أخذ الكاثوليك والأرثوذكس يعتبرون فيها بعضهم بعضًا في علاقتهم بسرّ الكنيسة، ويكتشفون أنفسهم ككنيستين شقيقتين، فإنّ شكّل النشاط الرّسوليّ الّذي أشرنا إليه أعلاه، المُسمّى انضماميّة، لم يُعدّ مقبولًا، لا كمنهاجٍ يُتبع ولا كمثل للوحدة يُحتذى به في كنائسنا.

١٣- في الواقع، إنّ اكتشاف الكنيسة كشركة وإبرازها، ولا سيّما منذ المؤتمرات الأرثوذكسيّة العامّة والمجمع الفاتيكانيّ الثّاني، قد بدّل جذريًا وجهات النّظر والموافق.

فمن كلا الطّرفين، تمّ الاعتراف بأنّ ما عهّد المسيح إلى كنيسته - المجاهرة بإيمان الرّسل، الاشتراك في الأسرار نفسها، ولا سيّما الكهنوت الواحد الّذي يُحتفل بذبيحة المسيح، الخلافة الرّسولية للأساقفة - لا يُمكن أن يُعدّ مُلكًا محصورًا في إحدى الكنيستين. فمن البديهيّ، في هذا الإطار، استبعاد أيّ معموديّة ثانية.

١٤- هذا ما جعل كلاً من الكنيسة الكاثوليكيّة والكنيسة الأرثوذكسيّة تعترف بالأخرى، ككنيستين شقيقتين، مسؤولتين معًا عن تثبيت كنيسة الله في الأمانة للتّدبير الإلهيّ، ولا سيّما فيما يتعلّق بالوحدة. إنّ الجهد المسكوبيّ للكنيستين الشّقيقتين في الشّرق والغرب، على حدّ قول البابا يوحنا بولس الثّاني، المؤسس على الحوار والصّلاة، يسعى إلى شركة كاملة وكيّنة لن تكون استيعابًا أو ذوبانًا، بل لقاء في الحقيقة والمحبة (راجع، الرّسالة البابويّة، رسولا الصّقابلية، رقم ٢٧).

١٥- مع الإقرار بحريّة الأشخاص الّتي لا يُمكن التّعديّ عليها، وبالواجب الشّامل الّذي يقتضي السّير بموجب متطلّبات الضّمير، لم يُعدّ واردًا، في إطار الجهد من أجل

استعادة الوحدة، السعي إلى هَدْيِ الأشخاص من كنيسة إلى أخرى لتأمين الخلاص. فالمطلوب هو تحقيق إرادة المسيح معًا من أجل ذويه ومن أجل تدبير الله في كنيسته من خلال البحث المشترك بين الكنيستين، للتوصُّل إلى اتفاق كامل على مضمون الإيمان والتزاماته. هذا الجُهد نُتابعه في الحوار اللاهوتيّ الجاري. وتُشكل هذه الوثيقة مرحلة ضروريّة في الحوار.

١٦- إنّ الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة التي أرادت استعادة الشّركة الكاملة مع كرسيّ روما وبقيت أمينة لها، تتمتع بالحقوق والواجبات المرتبطة بالشّركة التي أصبحت جزءًا منها. كما أنّ المبادئ التي تُحدّد موقفها من الكنائس الأرثوذكسيّة قد أقرّها المجمع الفاتيكانيّ الثّاني وعمل بها البابوات وأوضحوا نتائجها العمليّة في وثائق مختلفة نُشرت منذ ذلك الحين. ومن ثمّ، يجب أن تنضمّ هذه الكنائس، سواء على المستوى المحليّ أو على المستوى العالميّ، إلى حوار المحبّة ضمن الاحترام والثّقة المتبادلين اللّذين استُعيدا، وأن تدخُل في حوار لاهوتيّ مع كلّ التزاماته العمليّة.

١٧- في هذا الجوّ، سوف تقود الاعتبارات السّابقة والقواعد العمليّة اللاحقة إلى حلّ عادل ونهائيّ للمصاعب التي شكّلتها هذه الكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة للكنيسة الأرثوذكسيّة، وذلك بقدر ما يتمّ قبولها وتطبيقها بأمانة.

١٨- في ضوء ذلك، أكّد البابا بولس السّادس في خطابه في الفنار (إسطنبول) في تمّوز ١٩٦٧: «يعود إلى رؤساء الكنائس، إلى سلطاتها، أن يقودوا الكنائس على الطّريق التي تقود إلى الوحدة المستعادة. (أنظر المسرّة، تمّوز ١٩٦٧)». في هذه الرّوح أوضح البابا بولس السّادس والبطريرك المسكوبيّ ديمتريوس الأوّل معًا: «إنّنا نرفض

كلّ شكل من أشكال الاقتناص الدّينيّ (*proselytism*) وكلّ موقف من شأنه أن يُعبّر عن نقص في الاحترام (٧ كانون الأوّل ١٩٦٧). لذا، عليهم أن يفعلوا ذلك باعتبارفهم واحترامهم بعضهم بعضاً كرعاءٍ لقطيع المسيح الذي عُهد إليهم، وذلك من خلال اهتمامهم بتماسك شعب الله ونموّه، وأن يتحاشوا كلّ شيء من شأنه أن يُفترقهم أو يُربك صفوفهم». (*Tomos Agapis*, n. 172).

## القواعد العمليّة

١٩- إنّ الاحترام المتبادل بين الكنائس التي هي في ظروف صعبة سيتنامى بشكل ملموس بمقدار ما سنتبع القواعد التّالية.

٢٠- هذه القواعد لن تحلّ المُعضلات التي تُشغلنا إن لم تتوافر إرادة الغفران أوّلاً في كلّ من الطّرفين، المبنية على الإنجيل، وضمن الجهد المتواصل للتّجدّد والرّغبة المتأجّجة دوماً لاستعادة الشّركة الكاملة التي كانت قائمة في الألف الأوّل بين كنيستينا. في هذا الجوّ، يجب أن يتدخّل حوار المحبّة بقوة ومثابرة متجدّدين، إذ وحده يستطيع أن يتغلّب على سوء التفاهم المتبادل الذي يخلق مناخاً ضرورياً لتعميق الحوار اللاهوتيّ الذي سيُمكننا من البلوغ إلى الشّركة الكاملة.

٢١- إنّ أوّل إجراء ينبغي اتّخاذه هو وُضْع حدٍّ لكلّ ما يُدكّي الشّقاق والاحتقار والحقد بين الكنائس. إنّ سلطات الكنيسة الكاثوليكيّة ستساعد الكنائس الشّرقية الكاثوليكيّة وجماعاتها على تهيئة الشّركة الكاملة بين الكنيستين الكاثوليكيّة

والأرثوذكسيّة. وستعمل سلطات الكنيسة الأرثوذكسيّة بطريقة مُماثلة الشّيء نفسه مع مؤمنيتها. على هذا النحو، سيُصبح من الممكن معالجة الوضع، المعقّد كثيرًا، في المحبّة والعدل، الّذي نشأ في أوروبا الوسطى والشرقيّة، سواء أكان بالنسبة إلى الكاثوليك أم إلى الأرثوذكس.

٢٢- إنّ نشاط الكنيسة الكاثوليكيّة الرّاعويّ، الّلاتينيّ منه أو الشّرقيّ، لا ينزع البتّة إلى نقل المؤمنين من كنيسة إلى أخرى، أي لا يسعى إلى أيّ تبشير بين الأرثوذكس. إنّّه يسعى إلى الاستجابة إلى الحاجات الرّوحيّة لمؤمنها، وليس لها نيّة التّوسّع على حساب الكنيسة الأرثوذكسيّة. من هذه الرّؤية، ولكيلا يبقى مجالّ للحوذر والرّيبة، من الضّروريّ أن تكون هناك معلومات متبادلة حول مختلف المشاريع الرّاعويّة، وهكذا ينشأ التّعاون وينمو بين الأساقفة وجميع المسؤولين من كنيستينا.

٢٣- إنّ تاريخ العلاقات بين الكنيسة الأرثوذكسيّة والكنائس الشّرقيّة الكاثوليكيّة تشوبه الاضطهادات والآلام. فمهما كانت هذه الآلام وأسبابها، فإنّها لا تُبرّر أيّ اعتداد بالانتصار. ما من أحد يستطيع أن يُفاخر بها أو يتّخذ منها حُجّة للتّنكيل بالكنيسة الأخرى أو تشويه سمعتها. وحده الله يعرف شهوده الحقيقيين. ومهما كان الماضي، يجب أن يُترك لرحمة الله، وأن تُحصر طاقات الكنائس كلّها في العمل كي يكون الحاضر والمستقبل أكثر مطابقة لإرادة المسيح مع ذويه.

٢٤- ويجب أيضًا، وهذا أمر مُترتّب على الطّرفين، أن يأخذ الأساقفة وجميع المسؤولين بعين الاعتبار، وبكلّ احتراس، الحرّيّة الدّيّنيّة لمؤمنهم. ويجب أن يتمكّن هؤلاء من التّعبير عن رأيهم بحريّة وأن يُستشاروا وأن ينتظم كلّ شيء لهذه الغاية.

تستدعي الحرّية الدّينيّة، في الواقع، ولا سيّما في حالات الصّراع، أن تُتاح للمؤمنين صياغة اختيارهم وأن يُقرّروا، من دون ضغط من الخارج، إذا أرادوا أن يكونوا في شركة مع الكنيسة الأرثوذكسيّة أو مع الكنيسة الكاثوليكيّة. تُنتهك الحرّية الدّينيّة عندما يُتحدّبُ مؤمنو الكنيسة الأخرى من خلال وعدهم، على سبيل المثال، بالتّربية والامتيازات المادّيّة الّتي تنقصهم في كنيستهم. في هذا الإطار، ينبغي تنظيم المساعدة الاجتماعيّة وكلّ أعمال المحبّة باتّفاق مشترك، لتجنّب إثارة الرّيبة من جديد.

٢٥- ومن جهة أخرى، يجب ألاّ يكون الاحترام، الضّروريّ للحرّية المسيحيّة - وهي من أمثن العطايا الّتي حصلنا عليها في المسيح - فرصةً لإنشاء مشروع راعويّ يرتبط أيضًا بمؤمني هذه الكنائس، من دون التّشاور المُسبق مع مسؤوليها. يجب إقصاء أيّ ضغط مهما كان نوعه، كما ينبغي احترام الضّمائر الّتي يُحرّكها إيمان صادق، إذ هو أحد المبادئ الّتي تُوجّه الاهتمام الرّاعويّ للمسؤولين من الكنيستين، وينبغي أن يشكّل موضوع تشاورهما.

٢٦- لذا، والحالة هذه، يجب السّعي إلى حوار منفتح والالتزام به قبل كلّ شيء بين اللّذين يضطلعون بمسؤوليّة على الأرض في الكنائس. وعلى مسؤوليّ كلّ جماعة من الجماعات المعنيّة أن يُنشئوا لجاناً محليّة مشتركة أو أن يُفعلوا اللّجان الموجودة لإيجاد حلول لمشكلات ملموسة ولتطبيق هذه الحلول في الحقيقة والمحبّة والعدالة والسّلام. وإذا لم تتمكّن من التّوصّل إلى اتّفاق على المستوى المحليّ، يجب إحالة المسألة إلى السّلطات العليا المُشكّلة من اللّجان المشتركة.

٢٧- يتبدد الحذر بطريقة أسهل إذا دان الفريقان العنف الذي تُمارسه بعض الجماعات ضدّ جماعات من كنائس شقيقة. في رسالته في ٣١ أيار ١٩٩١، يطلب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني تجنّب أيّ عنف، وأيّ نوع من الضّغط كي تُحترم حرّيّة الضّمير. ويعود الأمر إلى مسؤولي الجماعات لمساعدة مؤمنهم على تعميق ولائهم لكنيستهم ولتقليدها، ولتعليمهم تجنّب العنف، سواء أكان جسدياً أم كلامياً أم أخلاقياً، وكذلك تجنّب كلّ ما يقود إلى احتقار المسيحيين الآخرين وإلى شهادة معاكسة تستهزئ بعمَل الخلاص الذي هو مصالحة في المسيح.

٢٨- يفترض الإيمان بحقيقة الأسرار أن نحترم جميع الاحتفالات الليتورجية للكنائس الأخرى؛ وإنّ أيّ لجوء إلى العنف للاستيلاء على أحد أمكنة العبادة يتعارض مع هذه القناعة. ويفترض الإيمان، على العكس من ذلك، أن نُسهّل احتفال الكنائس الأخرى، فنضع تحت تصرّفها كنائسنا بموجب اتفاق يُتيح أن تُقام الاحتفالات بالتناوب في البناء نفسه في مواعيد مختلفة. علاوةً على ذلك، تقضي الأخلاق الإنجيلية بأن نمتنع عن التصريحات أو التظاهرات التي من شأنها استمرار حالة الأوضاع المتأزّمة وإلحاق الضّرر بالحوار. ألا يُحْتَن القديس بولس على أن تتقبل بعضنا بعضاً كما تقبلنا المسيح لمجد الله (رو ١٥، ٦)؟

٢٩- الأساقفة والكهنة مُلزَمون أمام الله بأن يحترموا السُلطة التي منحها الرّوح القدس لأساقفة وكهنة الكنيسة الأخرى، وذلك لتجنّب التدخّل في الحياة الرّوحية لمؤمني تلك الكنيسة. وحينما يُصبح التعاون ضرورياً خيراً هؤلاء، فمن اللازم حينئذ أن يتشاور المسؤولون، ليضعوا أسساً واضحة لهذا التعاون، معروفة من الجميع، وأن يعملوا بصراحة ووضوح، محترمين أنظمة الكنيسة الأخرى.

في هذا السياق، ولتجنب أي سوء تفاهم يحول دون تنمية الثقة بين الكنيستين، لا بد من أن يتشاور الأساقفة الكاثوليك والأرثوذكس في المنطقة الواحدة قبل إنجاز أي مشروع راعوي كاثوليكي يقضي بخلق نُظُم جديدة في مناطق تعود تقليدياً إلى السُلطة الأرثوذكسية، وذلك لتفادي القيام بنشاطات راعوية متوازية قد تتحول سريعاً إلى مشاريع تنافسية أو حتى خلافية.

٣٠- لتهيئة مستقبل العلاقات بين الكنيستين، ولتجاوز النظرة الكنسية القديمة، نظرية العودة إلى الكنيسة الكاثوليكية المرتبطة بالمسألة التي تُعنى بها هذه الوثيقة، ينبغي لنا أن نهتم اهتماماً خاصاً بتهيئة كهنة الغد وبكل من لهم ارتباط بنشاط رسولي يُمارس حيث الكنيسة الأخرى متأصلة تقليدياً. يجب أن تكون تربيتهم تربية إيجابية بطريقة موضوعية إزاء الكنيسة الأخرى. يجب على الجميع أن يكونوا على بينة من الخلافة الرسولية للكنيسة الأخرى وأصالة حياتها في الأسرار. كذلك، يجب أن تُعرض على الجميع رؤية زهية وشاملة للتاريخ، وأن يُكتب تاريخ الكنيستين بشكل منسجم وحتى مشترك. على هذا النحو، تتبدد الأفكار المسبقة ونتجنب أن يُستخدم التاريخ بطريقة جدلية. وسندرك بعد هذا العرض أنّ الأخطاء التي أدت إلى الانقسام كانت مشتركة، وأنها تركت في كلا الجانبين جروحاً عميقة.

٣١- سنتذكر تحذير الرسول بولس إلى القورنثيين (١ قو ٦ : ١-٧)، موصياً المسيحيين بأن يحلّوا خلافاتهم بواسطة حوار أخوي، متجنبين أن يعهدوا إلى السلطات المدنية الحلّ العملي للمشكلات التي تنشأ بين الكنائس أو الجماعات المحليّة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الملكية أو على إعادة الممتلكات الكنسية. ومن ثمّ، يجب ألا تستند إلى الأوضاع القائمة في الماضي فحسب، أو أن

ترتكز حصراً على مبادئ قانونية عامة، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الأوضاع الزاعوية الزاهنة والظروف المحليّة.

٣٢- بهذه الروح، يمكننا أن نواجه معاً إعادة تبشير عالمنا المعلن. سوف نسعى إلى تزويد وسائل الإعلام أخباراً موضوعية، ولا سيما الصحافة الدينية، كي نتجنب الأخبار غير الدقيقة أو المنحازة.

٣٣- من الضروري أن نُشارك الكنائس للتعبير عن الامتنان والاحترام لجميع الأساقفة والكهنة والمؤمنين، الأرثوذكس والكاثوليك، الشرقيين أو اللاتين، المعروفين وغير المعروفين، الذين تألموا واعترفوا بإيمانهم وشهدوا بأمانتهم للكنيسة، وبشكل عام، لجميع المسيحيين الذين عانوا من الاضطهاد من دون تمييز. تدعونا آلامهم إلى الوحدة كي نُقدّم بدورنا شهادة مشتركة للاستجابة لصلاة المسيح «ليكونوا بأجمعهم واحداً... ليؤمن العالم» (يو ١٧، ٢١).

٣٤- إنّ اللّجنة المشتركة الدوليّة للحوار اللاهوتي بين الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية، في اجتماعها العام في البلنند، توصي بإصرار بأن تُطبّق كنائسنا هذه القواعد بما فيها الكنائس الشرقيّة الكاثوليكية المدعوة إلى الاشتراك في هذا الحوار الذي يجب أن يتابع في المناخ الصافي الضروري لتقدمه حتى استعادة الشراكة الكاملة.

٣٥- وإذ نستبعد في المستقبل كل نشاط تبشيري وكلّ إرادة توسّع من قبل الكاثوليك على حساب الكنيسة الأرثوذكسية، تأمل اللّجنة أن تكون قد أزلت العائق الذي حمل بعض الكنائس الأرثوذكسية المستقلّة على تعليق مشاركتها في الحوار اللاهوتي، وأن تتمكّن الكنيسة الأرثوذكسية من أن تتواجد بالكامل لمتابعة العمل اللاهوتي الذي بدأ على أفضل وجه.